CL 132/6

A

May 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18 – 22 يونيو/حزيران 2007

تقرير الدورة السادسة والستين
للجنة مشكلات السلع

روما، 23–25 أبريل/نيسان 2007

بيان المحتويات

		الفقرات
أولا–	المقدمة	1–5
ثانيا–	حالة أسواق السلع الزراعية في العالم	6–14
ألف–	الحالة الراهنة والتوقعات	6–10
باء–	انعكاسات النمو السريع في الصين والهند على أسواق السلع العالمية	11–14
ثالثا–	التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجارتها	15–28
ألف–	مستجدات التطورات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بالزراعة	15–19
باء–	المنتجات الخاصة من أجل التنمية	20–23
جيم–	المعونة من أجل التجارة	24–28

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

J9920/A

رابعا– القضايا الحالية الأخرى في مجال السلع الزراعية والتجارة 29–39

ألف إدارة الإمدادات لرفع الأسعار الدولية للسلع الزراعية 29–33

باء– الزيادات الحادة في الواردات: التحليل، والاستنتاجات الأولية، والدورس المستفادة 34–39

خامسا– الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية 40–43

سادسا– الترتيبات للدورة السابعة والستين 44

سابعا– أية مسائل أخرى 45

المرفق ألف– البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد DAVID A. HARCHARIK نائب المدير العام

المرفق باء– جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع

المرفق جيم– قائمة أعضاء لجنة مشكلات السلع في الفترة 2006–2007

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

تو اللجنة توجيه عناية المجلس إلى المسائل التالية على وجه الخصوص:

1- استعراضها لحالة أسواق السلع الزراعية في العالم وطلبها إجراء المزيد من التحليل لما لزيادة الطلب على الوقود الحيوي من تأثير على السوق وعلى الأمن الغذائي.

2- استعداد بعض أعضائها للتعاون مع الأمانة لبناء قدراتهم على أن يجروا بأنفسهم التحليلات الخاصة بأسواق السلع الأساسية.

3- تأييدها لاستمرار الأمانة في تطوير نموذج المحاكاة في مجال السلع الأساسية لتحليل أسواق السلع الأساسية الزراعية وإعداد الاسقاطات بشأنها بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإبداء بعض الأعضاء اهتمامهم بالمشاركة في هذا الجهد.

4- تأييدها لمواصلة العمل بشأن انعكاسات النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند على أسواق السلع الزراعية العالمية والأمن الغذائي.

5- ترحيبها باستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية وإعرابها عن أملها أن تتكلل أعمال الدورة بالنجاح لتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية مع كفالة التنمية الريفية والأمن الغذائي في الوقت نفسه.

6- تأييدها للعمل الذي تقوم به الأمانة في مجال وضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية وبناء القدرات في سياق مساعدتها للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومطالبتها باستمرار جميع هذه الأنشطة وتزويدها بالموارد الكافية.

7- اقتراحها توسيع نطاق العمل الذي تقوم به المنظمة بشأن "المنتجات الخاصة" في المفاوضات المتعددة الأطراف وتركيزه أيضا على مساعدة البلدان النامية على أن تستخدم بالصورة المناسبة المرونة والحيز السياساتي اللذين يمكن أن يتيحهما أسلوب المنتجات الخاصة.

8- رأيها أن دور المنظمة في مبادرة "المعونة من أجل التجارة" له أهمية حيوية لإزالة القيود على العرض، وتأييد للعمل الذي تقوم به المنظمة في مجال نقل التكنولوجيا، والبنى الأساسية الريفية، وإدارة المياه، ووضع المعايير التقنية للمنتجات، والمفاوضات التجارية، وتحليل السياسات التجارية.

9- توصيتها المنظمة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من شركاء التنمية وتعزيز دورها بشأن الإطار المتكامل.

10- انتهاؤها إلى أن ترتيبات الإمدادات الدولية ليست عملية ولا مناسبة، وأن على الأمانة مع ذلك أن تواصل رصد وتقييم أية اقتراحات تتعلق بإدارة الإمدادات.

11- رأيها أن آلية الوقاية الخاصة الجاري التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية ملائمة كأداة للوقاية من الزيادات الحادة في واردات الأغذية، وتأييدها لعمل الأمانة بشأن الزيادات الحادة في الواردات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بوصفه مساهمة قيمة في تصميم آلية الوقاية الخاصة.

12- تأييدها لاقتراح بإنشاء شبكة لتقديم المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر عن منتجات غذائية مختارة بهدف إنذار البلدان بإحتمال حدوث صدمات في الأسواق الدولية.

أولاً– المقدمة

1– عقدت لجنة مشكلات السلع دورتها السادسة والستين في الفترة من 23 إلى 25 أبريل/نيسان 2007 في مقرّ منظمة الأغذية والزراعة في روما. وحضر الدورة 87 بلداً من أصل 112 بلدا عضوا في اللجنة في فترة السنتين 2006-2007. وشاركت بصفة مراقب 12 دولة عضواً في المنظمة، والكرسي الرسولي، ومنظمة دولية واحدة، و11 منظمة غير حكومية.

2– وانتخبت اللجنة السيد Joseph Mburu (كينيا) رئيساً والسيد Jyri Ollila (فنلندا) نائباً أول للرئيس والسيد Noel de Luna (الفلبين) نائباً ثانياً للرئيس.

3– وألقى السيد David A. Harcharik، نائب المدير العام، البيان الافتتاحي. ويرد نصّ البيان في المرفق ألف.

4– وعاونت اللجنة في هذه الدورة مجموعة صياغة تتألف من: الأرجنتين، وأرمينيا (الرئيس)، وأستراليا، والصين، وإكوادور، وغابون، وألمانيا، واليابان، وماليزيا، وعُمان، وسلوفاكيا، والسودان، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية.

5– ووافقت اللجنة على جدول الأعمال الذي يرد في المرفق باء.

ثانياً– حالة أسواق السلع الزراعية في العالم

ألف– الحالة الراهنة والتوقعات

6– استعرضت اللجنة حالة أسواق السلع الأساسية في العالم استناداً إلى الوثيقة CCP 07/Inf.8.

7– وشكرت اللجنة الأمانة على المعلومات التي قدمتها عن حالة السلع الأساسية في العالم والتوقعات بشأنها، لكنها أحاطت علماً بأنّ بعض التحليلات المشار إليها في هذا العرض لم تدرج في وثيقة المعلومات المقدمة كخلفية لهذا البند من جدول الأعمال. ووجهت دعوة عامة لإجراء مزيد من التحليل غير المتحيّز للتأثيرات الكاملة على الأسواق والأمن الغذائي نتيجة ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي وإلى الإفصاح عن النتائج فور توافرها من أجل إيلاء العناية الواجبة لآثارها على السياسات، وبخاصة في البلدان النامية. ووجهت أيضا طلبات بدراسة آثار ذلك على بعض السلع الأساسية الزراعية الهامة لبعض البلدان النامية، مثل القطن والذرة الرفيعة والدخن. وأشار بعض الأعضاء إلى الأهمية التي تعلّقها البلدان النامية على توليها بنفسها تقييم أثر التطورات التي تشهدها الأسواق الناشئة على المدى المتوسط

على اقتصاداتها وأبدوا استعدادهم للتعاون مع الأمانة من أجل بناء قدراتهم على استخدام أدوات التحليل الموجودة وإجراء التحليلات بأنفسهم.

8- وأوجزت الأمانة في العرض الذي قدمته التحليلات الإحصائية الأخيرة التي أجرتها والتي أشارت إلى الآثار الكبيرة للتغيرات في أسعار النفط الخام على أسعار الإيثانول والسكر والذرة الشامية، والتغيرات في أسعار وقود الديزل على زيوت فول الصويا واللفت. وأفادت التحليلات نفسها عن وجود روابط وثيقة متبادلة بين أسعار الإيثانول والسكر، وروابط وثيقة أيضاً بين أسعار زيوت فول الصويا واللفت، دون وجود علاقة هامة من الناحية الإحصائية بين أسعار الإيثانول والذرة. وترجع أسباب وجود هذه العلاقات الملاحظة بين الأسعار، أو عدم وجودها إلى مستوى التكاليف الإجمالية لإنتاج الوحدة من الطاقة الحيوية مقارنة بتكاليف إنتاج نفس الوحدة من الطاقة باستخدام الطاقة الأحفورية؛ ومستوى الدعم المقدم لصناعة الوقود الحيوي؛ ونطاق ومرونة البنى الأساسية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي وتوزيعه واستخدامه. وأشير إلى الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات، نظرا لعدم كفاية البيانات المعروضة.

9- ولوحظ، على المدى المتوسط، أنه من الصعب توقّع التطورات في الأسعار لعدم التأكّد من التطورات التي ستشهدها أسواق النفط الخام، وسياسات الدعم في القطاع، وسرعة تطوّر البنية الأساسية والتكنولوجيات التي تحدد مردود المواد الأساسية وتحويل المواد الأساسية إلى وقود حيوي. وعلاوة على ذلك، فإنّ تعقد آليات نقل الأسعار بين جملة أسواق مترابطة في ما بينها يجعل من الصعب تعقّب التأثير الكامل على أسعار السلع الغذائية الأساسية بدقّة. كما أن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الأساسية والطلب عليها، وإن لم يكن بالضرورة بنفس الشكل بالنسبة إليها جميعاً. وتؤثر أسعار النفط أيضاً بصورة غير مباشرة على أنماط عرض مواد أساسية مختلفة من خلال تغيير ربحيتها النسبية، كما تؤثر بصورة غير مباشرة على الطلب على بعض المواد الأساسية التي تنافس منتجات تقوم على الوقود الأحفوري.

10- واطّلعت اللجنة أيضاً على آخر المعلومات عن تطوير نموذج المحاكاة في مجال السلع الأساسية لتحليل أسواق السلع الأساسية الزراعية وإعداد الإسقاطات بشأنها. ويجري العمل على ذلك بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد لاقى هذا التطوّر ترحيباً وأبدى عدد من الأعضاء اهتمامهم بالمشاركة في هذه الجهود.

باء- انعكاسات النمو السريع في الصين والهند على أسواق السلع العالمية

11- ناقشت اللجنة انعكاسات النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند على أسواق السلع الأساسية الزراعية وتجارتها استناداً إلى الوثيقة CCP 07/07. وأقرّت بأنّ هذا الموضوع يجتذب المزيد من الاهتمام والعناية على الصعيد الدولي نظراً لما قد تكون له من انعكاسات هامة على أسواق السلع الزراعية العالمية والتجارة والأمن الغذائي. وتتجلى هذه التأثيرات من خلال عدد من القنوات، بما فيها التجارة الثنائية وأسواق السلع الزراعية العالمية والاستثمار الخارجي المباشر.

12- وعلق وفدا الصين والهند على الوثيقة وقدما مزيداً من الإيضاحات. ووافق وفد الصين من حيث المبدأ على ما خلص إليه التقرير، وأبدى استعداده للعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمة في هذه المسألة. وأعرب وفد الهند عن تقديره للتحليل المعروض، ولاحظ أن إلى أنّ الحكومة الهندية رحّبت بالقيام بمزيد من العمل في هذا المجال، بما في ذلك التعاون مع الأمانة. وأشارت اللجنة إلى أنه قد تم بالفعل إجراء تحليلات مهمة لانعكاسات النمو في الصين والهند، وأنه ينبغي أن تكون التحليلات الإضافية محددة الأهداف ومتوازنة مع الكتابات المتوافرة.

13- وجرى تقديم عدد من الاقتراحات لمزيد من التحليلات للروابط القائمة بين "القاطرتين الآسيويتين" والاقتصاديات الأخرى. وتشكل الاستثمارات الخارجية المباشرة، في الزراعة وفي قطاعات أخرى أيضاً، فضلا عن هذين الاقتصادين وفي غيرهما من الاقتصاديات، قناة هامة ولا بد من أن يشملها هذا النوع من الدراسات. وارتفاع تكاليف الموارد لعوامل الإنتاج في هذين الاقتصادين الآسيويين، ولاسيما الأراضي والمياه واليد العاملة، سيكون له انعكاسات هامة على نمط الإنتاج والتجارة، وينبغي بالتالي أخذه بعين الاعتبار. وعلاوة على هذا، ونظراً إلى الارتفاع الحالي والمتوقّع في مستويات التجارة بالمواد الأولية الزراعية وبعلف الماشية، ينبغي إجراء الدراسات المقبلة في إطار العلاقة بين المدخلات والمخرجات من أجل فهم هذه الروابط الداخلية على حقيقتها. وتؤدي أيضاً السياسات التجارية والزراعية في هذين الاقتصادين دوراً هاماً لتطوّر الإنتاج والتجارة فيهما في المستقبل. وجرى التشجيع على مواصلة تحليل التأثير المترتب على هذه السياسات. وينبغي بالمثل الإقرار بتنوّع الاقتصاديات من حيث الموارد المتوفرة وأنماط التجارة وينبغي أن تسعى الدراسات إلى تحديد مواضع وجود فرص التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

14- وأخذت اللجنة علماً بمحوري العمل الرئيسيين المقترحين في وثيقة الأمانة وأقرّتهما. وهما أولاً، تعميق الرصد والتحليل للاتجاهات والتصورات الناشئة في الاقتصادين الآسيويين من أجل تحليل الانعكاسات والتأثيرات على أسواق السلع الزراعية العالمية، والتدفقات التجارية، والأمن الغذائي؛ وثانياً، تأمين أدوات إعلامية وتحليلية من أجل دراسة انعكاسات هذه الروابط الاقتصادية اعترافاً بالاهتمام المتزايد للعديد من البلدان في فهم انعكاسات وجود علاقات اقتصادية أوثق، ولاسيما من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية، مع "القاطرتين الآسيويتين".

ثالثا- التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجارتها

ألف- مستجدات التطورات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بالزراعة

15- استعرضت اللجنة الحالة الراهنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، مستندة في هذا إلى الوثيقة CCP 07/8.

16- ورحبت اللجنة باستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأعربت عن أملها في أن تتمكن جولة الدوحة من اختتام أعمالها بنجاح بحلول نهاية عام 2007. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى مفاوضات تجارية تكون متعددة الأطراف بالفعل، ويشارك فيها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، بدلا من الاجتماعات التي كانت تضم مجموعات أصغر وكانت تعقد أثناء تعليق الجولة. وأكد العديد من الأعضاء على الفوائد العائدة من ضمان خروج الجولة بنتائج طموحة عبر "الدعائم" الثلاث المتمثلة في الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، والمنافسة في مجال التصدير. وسلم العديد من الأعضاء بمفهوم المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتيح للبلدان النامية إدارة تحرير التجارة بصورة أفضل، وأشاروا إلى أن المرونة في التخفيضات التعريفية قد مُنحت لهذه البلدان خصوصا عن طريق الاعتراف بمفهوم المنتجات الخاصة والاتفاق على إمكانية تطبيق آلية الوقاية الخاصة على جميع البلدان النامية. وشدد العديد من البلدان على أن جولة الدوحة تشكل جولة مخصصة للتنمية، وأكدوا على الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق تجارة دولية حرة في المنتجات الزراعية خالية من الاختلالات والقيود، وضمان التنمية الريفية والأمن الغذائي.

17- وسلط أعضاء مختلفون الضوء على أسبقيات مختلفة للجولة المستأنفة. وطرحت في هذا المجال القضايا التالية: الحاجة إلى تبسيط التعريفات؛ وأنه في حين جرى العمل على إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف للتجارة الحرة منذ تعطيل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن البلدان النامية ليست في وضع له القوة التي تمكنها من التفاوض على هذه الاتفاقات بدلا من الاتفاقات المتعددة الأطراف، وإن الدعائم الثلاث للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجال الزراعة (أي الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، والمنافسة في مجال التصدير) دعائم متشابكة. وينبغي إحراز التقدم بصورة متزامنة في جميع هذه القضايا؛ وأن جولة الدوحة ينبغي أن تكون جولة إنمائية حقيقية، ترمي إلى إفادة البلدان النامية.

18- وأشادت جميع البلدان التي أخذت الكلمة بالعمل الذي تقوم به المنظمة في مساعدة البلدان النامية في ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأعربت عن أملها في أن تستمر هذه المساعدة في المستقبل. وشكر بعض الأعضاء الأمانة على أنشطتها في مجال وضع القواعد (مشيرين إلى مشاورات الخبراء، ونشر المذكرات الفنية وخلاصات السياسات) أو العمل الذي تقوم به في مجال المساعدة الفنية وبناء القدرات (أشار العديد من المندوبين إلى حلقات العمل التوضيحية الإقليمية). وطلب بعض الأعضاء أن يتم تمويل هذه الأنشطة من موارد البرنامج العادي للمنظمة. وأوصى بعض الأعضاء بأن توفر المنظمة بناء القدرات للبلدان النامية من أجل التخفيف من حدة الآثار السالبة التي يمكن أن تترتب على تحرير التجارة على المدى القريب وأن تساعد هذه البلدان في التغلب على محددات العرض والتي قد تمنعها من الاستفادة من تحرير التجارة.

19- وألقي الضوء، بصورة محددة، على ثلاثة مجالات مهمة للمساعدات التي تقدمها المنظمة: تحليل السياسات التجارية؛ والتدريب وإسداء المشورة في مجال السياسات، وبناء القدرات. وتم التشديد كذلك على أنه ينبغي للمنظمة أن توفر تحليلات فنية محايدة وعلى أهمية بناء القدرات في مجال تحليل السياسات التجارية. وأبرز بعض المندوبين الآثار المناوئة التي تلحق بالمزارعين المحليين من جراء إعانات الدعم الكبيرة التي تقدم لمنتجي القطن في البلدان المتقدمة

وطلبوا من المنظمة أن تدعم مبادرة المجموعة المسماة مجموعة "القطن الرباعية" من البلدان الأفريقية المنتجة للقطن. وساد شعور بأن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة لمساندة التجارة في السنوات الأخيرة كانت مناسبة ومفيدة جدا في زيادة القدرة التفاوضية للبلدان النامية. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء النشرة الخاصة بحالة أسواق السلع الزراعية في 2006، لأنهم اعتبروا أنها تقدم، بعبارات عامة، فكرة أن البلدان النامية لن تستفيد جميعها بالضرورة من تحرير التجارة. وطلبوا توضيحا من الأمانة فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات عند إعداد النشرة.

باء– المنتجات الخاصة من أجل التنمية

20– ناقشت اللجنة ما يطلق عليه "المنتجات الخاصة" التي ستخفَّف بالنسبة لها التخفيضات التعريفية المتفق عليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع وضع أولويات البلدان النامية في مجال الأمن الغذائي وتأمين سبل المعيشة والتنمية الريفية في الاعتبار. واستندت اللجنة في هذه المناقشة إلى الوثيقة CCP 07/9.

21– وشكرت اللجنة الأمانة على التقرير رغم وجود مجالات واسعة للقلق والاتفاق والخلاف، الأمر الذي يعبر عن الجو العام السائد في المفاوضات المتعلقة بالمنتجات الخاصة. وسلط الضوء على هذه المجالات في الوثيقة وفي البيان الافتتاحي للدورة. وهي تتصل بالقضايا التالية: المعايير والنطاق والقيود المفروضة على عدد المنتجات التي يمكن تعيينها ذاتيا؛ والمستوى الذي ينبغي أن يكون التعيين عنده (وهل هو المستوى HS 4 أو 6 أو 8)؛ معنى "المعاملة الأكثر مرونة" في التخفيضات التعريفية؛ ما إذا كانت المنتجات التي تصدِّرها البلدان النامية أساسا تستحق هذه المعاملة أو لا تستحقها؛ ما إذا كان ينبغي للمنتجات الخاصة الاستفادة من آلية الوقاية الخاصة؛ قضية الحدود التعريفية القصوى بالنسبة للمنتجات الخاصة؛ وما إذا كان ينبغي أن يكون لأسلوب *المنتجات الخاصة* مكان دائم في منظمة التجارية العالمية (أي ما إذا كان ينبغي أن ينتهي العمل به مع نهاية تنفيذ جولة الدوحة أم لا).

22– ورأت اللجنة أنه لا يمكن تبرير إحدى النتائج التي خلصت إليها الوثيقة ومفادها أن المرونة التي يرجح منحها للمنتجات الخاصة ينبغي أن تمتد إلى ما يتجاوز الدعامة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق لتشمل الدعامتين الأخريين للمفاوضات (وهما الدعم المحلي والمنافسة في مجال التصدير).

23– واقترحت اللجنة ما يلي:

- ينبغي للمنظمة أن تركز عملها على مساعدة البلدان النامية على أن تستخدم بالصورة المناسبة المرونة والحيز السياساتي اللذين يرجح أن يتيحهما أسلوب المنتجات الخاصة؛
- ينبغي للمنظمة أن توسع نطاق عملها في هذا المجال للتركيز أيضا على أقاليم أخرى بالإضافة إلى الأقاليم التي نوقشت في الوثيقة CCP 07/9، بحيث تطرح قضايا عالمية أكثر تماسكا فيما يتعلق بالمنتجات الخاصة؛

- ينبغي للمنظمة أن تفحص تأثير المنتجات الخاصة على التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛
- ينبغي تقديم مسوغات أفضل لاختيار مؤشرات المنتجات الخاصة بطريقة أكثر شفافية؛
- ينبغي استعراض المؤشرات في ضوء البيانات المتوافرة ومع مراعاة التباين فيما بين البلدان النامية.

جيم – المعونة من أجل التجارة

24– ناقشت اللجنة دور المنظمة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة المتفق عليها في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في ديسمبر/كانون الأول 2005. وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في البُعد الإنمائي في جولة الدوحة. وقد استندت المناقشات إلى الوثيقة CCP 07/13.

25– وأثنت اللجنة على التقرير الذي أعدّته الأمانة واعتبرت أنّ المعونة من أجل التجارة هامة جداً للتجارة بالسلع الزراعية. وفي ظلّ الدور الهامشي الذي تؤديه أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية بالسلع الزراعية، اعتبرت اللجنة المعونة من أجل التجارة عنصراً حيوياً لإزالة القيود الواردة على العرض. وأكّدت اللجنة دور المنظمة في مساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها في مجال إنتاج السلع الزراعية والاتجار بها، ورأت أن أنشطة المعونة من أجل التجارة التي تنفذها المنظمة ينبغي أن تدار طبقاً لمبادئ باريس المتصلة بكفاءة المعونة، وبالتنسيق مع مؤسسات التنمية الأخرى. وشددت اللجنة على ملكية البلدان لأنشطة المعونة من أجل التجارة وعلى التوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية في تلك البلدان.

26– وأيّد الأعضاء دور المنظمة وبرنامج عملها في مجالات التدخل الخمسة للمعونة من أجل التجارة المشار إليها في الوثيقة CCP 07/13، ألا وهي نقل التكنولوجيا، والبنى الأساسية الريفية، والاستثمار في إدارة المياه، والمعايير الفنية للمنتجات، والمفاوضات التجارية وتحليل السياسات التجارية. وشدد عدة أعضاء على أهمية أن تقوم المنظمة ببناء القدرات في مجال المعايير والسياسات التجارية، ودعوا المنظمة إلى تنقيح الاقتراحات وترتيبها بحسب الأولوية وإلى انتقاء مجالات التدخّل. وسأل أحد الأعضاء عما إذا كانت مجالات التدخل الثلاثة الأولى المقترحة للمنظمة تتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة أم أنها أكثر ارتباطاً بمهام المنظمة الأخرى.

27– ورأت اللجنة أنّه لا بد من الإقرار بمصالح البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛ وأنه ينبغي أيضا إدراج بعض المجالات، مثل بناء القدرة على المبادرة بالمشاريع، والصناعات الزراعية، ومصايد الأسماك، وآثار تضاؤل المعاملات التفضيلية، وارتفاع أسعار الطاقة، ضمن برنامج عمل المنظمة الخاص بالمعونة من أجل التجارة. وطلبت اللجنة أن تقوم الأمانة أيضاً بدراسة أفضل الممارسات لمعرفة مدى ملاءمة السياسات التجارية للتنمية وتشاطر الاستنتاجات التي ستخرج بها مع الأعضاء. وأبدى عدة أعضاء قلقهم لتراجع نصيب الزراعة والغابات والصيد من موارد المعونة من أجل التجارة ودعوا إلى زيادته.

28- وشددت اللجنة على الحاجة إلى تعاون المنظمة مع منظمة التجارة العالمية ومع غيرها من شركاء التنمية، ودعا عدة أعضاء إلى تفعيل دور المنظمة في الإطار المتكامل لبرنامج تيسير التجارة الذي يشارك فيه حالياً كل من منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا- القضايا الحالية الأخرى في مجال السلع الزراعية والتجارة

ألف- إدارة الإمدادات لرفع الأسعار الدولية للسلع الزراعية

29- استعرضت اللجنة إمكانية استخدام ترتيبات إدارة الإمدادات لرفع الأسعار الدولية للسلع الزراعية استناداً إلى الوثيقة CCP 07/10. وخلصت اللجنة إلى أن ترتيبات إدارة الإمدادات الدولية صعوبات عملية مهمة. وأبدت قلقها لضعف وتقلّب الأسعار التي يحصل عليها المنتجون في البلدان النامية والأقلّ نمواً. وأحاطت اللجنة علماً بأنّ فرض قيود على الإمدادات للأسواق من خلال الحدّ من الإنتاج أو من الصادرات، أو الاحتفاظ بمخزون احتياطي، قد يؤدي، مبدئياً، إلى رفع الأسعار والعائدات بالنسبة إلى المنتجين.

30- غير أنّ اللجنة، إدراكاً منها للمحاولات غير الناجحة السابقة لإدارة إمدادات السلع الزراعية في الأسواق الدولية، لاحظت ضرورة إيجاد حلول لمشاكل عملية شائكة قبل التوصل إلى أي ترتيبات ناجحة لإدارة الإمدادات. ومن هذه المشاكل الجهات المستفيدة بالمجان، وتكلفة المحافظة على الترتيبات، وصعوبة الوفاء بالالتزام تجاه أي برنامج مع مرور الوقت. وأشارت بعض الوفود إلى الصعوبات التي ستعاني منها البلدان النامية للتعويض على المزارعين نتيجة خفض إنتاجهم. وسيكون استحداث أي أداة جديدة لإدارة الإمدادات محفوفاً بمخاطر شديدة.

31- وشعر بعض الأعضاء أنّ ترتيبات إدارة الإمدادات لن تكون ملائمة حتى في حال تخطي الصعوبات العملية، ذلك أنها ستؤدي إلى تشويه الأسواق وستعطي إشارات عن الأسعار وحوافز غير ملائمة للمنتجين.

32- وشعرت اللجنة بأنّ ثمة وسائل بديلة يمكن من خلالها معالجة موضوع تدني دخول البلدان التي تنتج سلعاً أساسية. وينبغي البحث في إمكانية تنويع الإنتاج كي يشمل منتجات زراعية أخرى وأشكالاً مختلفة من فرص العمل للمزارعين. وأشير إلى الأنشطة المضيفة للقيمة كوسيلة يمكن أن تحقق البلدان المصدّرة من خلالها عائدات أعلى وأكثر استقراراً، واتفقت اللجنة على ضرورة معالجة تصاعد التعريفات الجمركية في البلدان المستوردة لتيسير توسّع نطاق التجارة بالمنتجات المجهّزة. واقتُرح أيضاً تعزيز الطلب وإعطاء المنتجين والمصدّرين معلومات عن السوق وتشجيع الاستثمارات الخارجية في الزراعة باعتبارها من الوسائل المكنة لتعزيز أداء منتجي السلع الأساسية.

33- وطلبت اللجنة أن تواصل الأمانة رصد وتقييم أي تطورات قد تطرأ في المناقشات حول اقتراحات إدارة الإمدادات.

باء– الزيادات الحادة في الواردات: التحليل، والاستنتاجات الأولية، والدورس المستفادة

34– استعرضت اللجنة، استناداً إلى الوثيقة CCP 07/11، النتائج الأوليّة التي صدرت عن التحليلات التي أجرتها المنظمة لتواتر الزيادات الحادة في حجم الواردات الغذائية وأسبابها وتأثيراتها. وتضمّنت الوثيقة معلومات عامة عن توزيع الزيادات الحادة على مختلف السلع الأساسية والبلدان ومعلومات محددة أكثر عن أسباب تلك الزيادات الحادة وتأثيراتها على أسواق سلع أساسية محددة في بلدان مختارة شملتها دراسات الحالة. ورغم الحاجة إلى وجود آلية حماية فعّالة لمواجهة التأثيرات المخلّة التي قد تنجم عن الزيادات الحادة، حذّرت الوثيقة من أنّ البلدان تحتاج إلى المساعدة لبناء قدرتها في مجالي التحليل وجمع البيانات لضمان استخدام الضمانات على النحو الصحيح.

35– ولاحظ بعض الأعضاء أنّ الزيادات الحادة في الواردات قد تسبب مشاكل لبعض البلدان المستوردة للأغذية واتفقت اللجنة على أنّ آلية الوقاية الخاصة التي يجري حالياً التفاوض بشأنها في منظمة التجارة العالمية لا تزال لها أهميتها. واتُفق على أنّ تحسن فهم ظاهرة الزيادات الحادة في الواردات يمكنه أن يقدم مساهمة قيّمة في تصميم آلية الضمانات الخاصة. لكن جرت الإشارة إلى أنّ التحليل قد يزداد تعقيداً نتيجة لوجود عوامل سببية كثيرة، داخل البلدان المستوردة وخارجها. وكان هناك إقرار أيضاً بأنّ استخدام آلية الوقاية بشكل غير ملائم قد يكون على حساب البلدان المصدّرة للسلع الأساسية الزراعية.

36– وسلّم الأعضاء بوجود مشكلة شائعة تتمثل في عدم توافر البيانات الكافية التي يمكن التحقق منها، خاصة في ما يتعلّق بمؤشرات الضرر اللاحق بقطاعات الزراعة المحلية وقدرة بعض البلدان المستوردة المحدودة على تحليل خيارات السياسات البديلة لمواجهة التأثيرات المخلّة التي قد تنجم عن الزيادات الحادة.

37– وأيّدت اللجنة عمل الأمانة في مجال تحليل الزيادات الحادة في الواردات وأوصت بمواصلة العمل في هذا المجال. وطلب الأعضاء مزيداً من التحليلات على المدى القصير من أجل فهم مسببات حالات معيّنة من الزيادات الحادة وتأثيراتها وأيضاً للنظر في الانعكاسات المحتملة بالنسبة إلى البلدان المصدّرة نتيجة استخدام الآلية في مواجهة الزيادات الحادة في الواردات. وطلبوا أيضا إجراء تحليل لانعكاسات التجارة التفضيلية على تنفيذ الآلية.

38– واتفقت اللجنة أيضاً على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تحسين نظم المعلومات عن الأسواق ومراقبة التجارة لديها ولتعزيز قدرتها على تحليل التأثيرات المحتملة للزيادات على صعيد حجم الواردات، كي تتمكّن من تطبيق السياسات المناسبة في مواجهتها.

39– وعلاوة على ذلك، جرى تأييد المقترح المقدم بإنشاء شبكة تقدم معلومات الإنذار المبكر عن منتجات غذائية مختارة استناداً إلى أعمال التقصي السلعيّة الجارية حالياً في قسم التجارة والأسواق، وذلك بهدف تحذير الأعضاء من إمكانية حدوث صدمات في الأسواق الدولية، مع أنّ البعض اقترح إعطاء مزيد من التفاصيل عن طرق عمل هذا النظام.

خامساً– الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية

40– أحاطت اللجنة علماً بتقارير جماعات العمل الحكومية الدولية الأربع والجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة التي اجتمعت منذ عقد الدورة الخامسة والستين للجنة.

41– وأُبلغت اللجنة بأنّ الاجتماع المشترك بين جماعة العمل الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة وجماعة العمل الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة الذي عُقد في فبراير/شباط من هذا العام، أولى عناية خاصة للاحتفال المقبل بالسنة الدولية للألياف الطبيعية، وذلك استناداً إلى الوثيقة CCP 07/6. وأُبلغت اللجنة بأنّ الترتيبات الأولية لإحياء السنة الدولية قد وضعت بالفعل. وأُبلغت اللجنة بعدم توفير التمويل وأشارت إلى الأهمية البالغة للحصول على الدعم المالي الكافي لإجراء عدد من الأنشطة الأولية.

42– واستعرضت اللجنة، استناداً إلى الوثيقة CCP 07/12، تعاون المنظمة مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية في مجال تطوير السلع ودور جماعات العمل غير الحكومية في الترويج للمشاريع والإشراف عليها. وأشارت إلى الموافقة على عدد من المشاريع الإضافية منذ انعقاد دورتها الأخيرة وبدء تنفيذها. وأُثني على زيادة المخصصات السنوية للمنظمة من الصندوق المشترك للسلع الأساسية من أجل تغطية تكاليف صياغة مشاريع التنمية السلعية والإشراف عليها. واقترح تحسين المساءلة عن نتائج المشاريع.

43– وأطلع ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية اللجنة على مبادرة الصندوق التي تقضي بإطلاق عملية تشاورية مع الهيئات السلعية الدولية في المنظمة، ومع غيرها من الهيئات السلعية الدولية، من أجل تحديد المواضيع الخاصة بالسلع بحسب الأولوية والتي ستدرج في خطة العمل الخمسية الثالثة للصندوق. وأشارت اللجنة إلى أنّ هذه الأولويات ستسهّل اقتراح المشاريع الخاصة بالسلع وعملية الموافقة عليها وشجّعت الصندوق والهيئات السلعية الدولية على مواصلة العمل معاً من أجل صياغة استراتيجيات تنمية سلعية وإجراءات لتفعيل استخدام الموارد.

سادساً– الترتيبات للدورة السابعة والستين

44– أحاطت اللجنة علماً بأنّ المدير العام سوف يحدد موعد الدورة المقبلة بالتشاور مع الرئيس.

سابعاً– أية مسائل أخرى

45– أخذت اللجنة علما ببيان أدلى به ممثل الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين.

المرفق ألف

البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد DAVID A. HARCHARIK
نائب المدير العام

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السادة المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي

أود الترحيب بكم في الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع.

وكما حدث منذ عامين، تنعقد هذه الدورة للجنة مشكلات السلع ودورة لجنة الزراعة الواحدة تلو الأخرى مباشرة. ولا يخفى على حضراتكم أن الدور الأساسي للجنة مشكلات السلع هو استعراض التطورات الأخيرة في سوق السلع الزراعية وقضايا السياسات المتعلقة بها، وإعداد توصيات في مجال السياسات بقصد رفعها إلى مجلس المنظمة.

ومنذ انعقاد الدورة الماضية للجنة مشكلات السلع، زاد الكثير من أسعار السلع الزراعية. وفي حين يعتبر هذا نتيجة رئيسية للمعطيات الأساسية للسوق، فقد تزايد وضوح عدد من العوامل الجديدة التي تؤثر على أسعار السلع. وأول هذه العوامل، ويعالجه أحد بنود جدول الأعمال، هو تأثير النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند. ويتمثل الثاني في تأثير أسعار النفط الخام على المنتجات الزراعية التي يمكن استخدامها لإنتاج أنواع الوقود البيولوجي. وقد بدأت المنظمة في تحليل الزيادة في الطلب على هذه المنتجات وفي أسعارها بالتالي.

ورغم الارتفاع الذي سجلته مؤخرا أسعار السلع، فمازالت تتسم باتجاه إلى الهبوط في الأجل الطويل، ومازالت تتعرض لتقلبات كبيرة في الأجل القصير. وقد كانت هذه المشكلات دائما محل انشغال اللجنة، كما أن المشكلات المتصلة بأسعار السلع والتي تواجهها البلدان النامية بصفة خاصة قد احتلت مكانا أكثر بروزا على جدول أعمال المجتمع الدولي. وعلى سبيل المثال، فقد زاد الاهتمام بخطط إدارة الإمدادات، التي تشكل موضوع بند من بنود جدول أعمالكم في هذا الأسبوع.

وستقوم اللجنة أيضا، حسب ما دأبت عليه في الدورات السابقة، باستعراض التطورات الأخيرة في السياسات التجارية. والاستئناف السار لجولة الدوحة التي كانت معطلة يجعل هذا الوقت مناسبا لذلك الاستعراض. ويمكن لإصلاحات السياسات الرامية إلى توفير نظام تجاري عالمي عادل وموجه نحو السوق وإلى الحد من إعانات الدعم المشوّهة للتجارة ومن الحواجز التجارية أن تسهم بصورة إيجابية في التجارة والتنمية والحد من الفقر والجوع. وقد التزم إعلان الأمم المتحدة للألفية بإقامة نظام تجاري مفتوح وعادل ويقوم على القواعد ويمكن التنبؤ به، وتوفر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أكثر الطرق إيذانا بتحقيق ذلك.

إلا أن إصلاح السياسات التجارية لا يحل جميع المشكلات، والمكاسب الناجمة عن تحرير التجارة لن توزع بالتساوي بين جميع البلدان النامية أو داخل كل منها. فالبلدان النامية لن تستفيد جميعها في الأجلين القصير والمتوسط من تحسين فرصها في الوصول إلى أسواق التصدير أو من زيادة انفتاح أسواقها أمام التجارة. فالكثير منها يعاني من القيود الواردة على جانب العرض، وخاصة الافتقار إلى البنية الأساسية الريفية والاعتماد الزائد على التقلبات المناخية بالنسبة لإنتاجها. وفي كثير من الأحوال تتسم القطاعات الزراعية في هذه البلدان بكونها غير تنافسية وتمنعها من الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المجهزة والتي تنطوي على قيمة مضافة. وتخفيض التعريفات يعني أيضا تزايد منافسة الأغذية المستوردة لتلك المنتجة محليا، وقد لا تكون بعض نظم الإنتاج المحلية التي تسهم كثيرا في الإمدادات الغذائية، والدخول الريفية، والعمالة، مهيأة لتحمل ذلك. وحتى عندما تتمتع البلدان بقدرة تنافسية أكبر، قد يكون الإنتاج المحلي معرضا للمنافسة من الموجات الاستيرادية القصيرة الأجل. ويتوقف الأمن الغذائي المستدام على زيادة الإنتاجية بالنسبة للأغذية المحلية، ولتيسير ذلك تحتاج البلدان النامية المرونة والإمكانية الكافيتين لخلق بيئة من سياسات المساندة. ويجب أن تكون السياسات التجارية متسقة مع تدخلات السياسات الزراعية المحلية، التي تتباين بدورها تبعا لمستوى التطور الزراعي في البلد. وقد تحتاج بلدان كثيرة إلى السماح لها بشئ من المرونة في تنفيذ القواعد التجارية الجديدة وتقديم المساعدة إليها خلال تكيّفها مع الأوضاع السوقية الجديدة الناجمة عن تحرير التجارة. وليس لجميع البلدان النامية نفس الاحتياجات بطبيعة الحال، لذلك فليس هناك حل موحد لكل الحالات.

ويجب أن تنشئ جولة الدوحة أدوات فعالة للحد من عدد الحالات التي يمكن للبلدان النامية أن تتعرض للمعاناة فيها من جراء زيادة تحرير التجارة العالمية. وقد أسفرت مفاوضات جولة الدوحة عن عدد من الأدوات لتحقيق هذه الغاية مثل "المنتجات الخاصة" و"آليات الوقاية الخاصة". ويشمل جدول أعمال اللجنة استعراضا لآخر وضع وصلت إليه المفاوضات ودراسة لطائفة من القضايا المواضيعية — لاسيما المنتجات الخاصة، وآليات الوقاية الخاصة، ومبادرة المعونة من أجل التجارة. والغرض من هذا البند من جدول الأعمال هو إبلاغ الأعضاء بالقضايا الداخلة في الموضوع وتقديم العمل التحليلي الذي قامت به المنظمة بقصد الإسهام في المناقشة المستنيرة لهذه المواضيع الهامة.

إن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بمساعدة البلدان النامية على الاشتراك على أكمل وجه في المفاوضات التجارية عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات فضلا عن المساعدة الفنية وبناء القدرات. وكان هذا الدور المنوط بالمنظمة جزءا من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وقد ظلت مؤتمرات المنظمة تؤكد عليه. ويقتضي الأمر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشاطر الجميع الفوائد الممكنة للإصلاحات التجارية بأقصى قدر من العدالة، ولهذا الغرض تساعد المنظمة البلدان على زيادة القدرة التنافسية لسلعها الزراعية.ومبادرة المعونة من أجل التجارة وسيلة مهمة للتصدي للقيود الواردة على البلدان النامية فيما يخص تنمية التجارة. ويشمل جدول أعمالكم بندا لمناقشة هذه المبادرة.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السادة المندوبين الموقرين، سيداتي وسادتي،

إننا نقدر كثيرا اشتراككم في دورة لجنة مشكلات السلع. ويركز جدول الأعمال على قضايا رئيسية لها، في الوقت الحالي، أهمية حيوية بالنسبة لتجارة السلع والتنمية. واللجنة هي المنتدى العالمي الوحيد حقا لمناقشة المشكلات التي يعاني منها منتجو السلع الزراعية ومصدروها ومستوردوها، ولتحديد الحلول المناسبة لهذه المشكلات. لذلك فإن المناقشات التي ستجرونها هنا لها أهمية فريدة.

وأتمنى لكم اجتماعا بناء وناجحا.

المرفق باء

جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع

1– المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

(ب) الموافقة على جدول الأعمال

2– بيان نيابةً عن المدير العام

3– حالة أسواق السلع الزراعية في العالم

(أ) الحالة الراهنة والتوقعات

(ب) انعاكسات النمو السريع في الصين والهند على أسواق السلع العالمية

4– التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجارتها

(أ) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى منظمة التجارة العالمية

(ب) المنتجات الخاصة من أجل التنمية

(ج) المعونة من أجل التجارة

5– القضايا المعاصرة الأخرى في مجال السلع الزراعية وتجارتها

(أ) إدارة الإمدادات لرفع الأسعار الدولية للسلع الزراعية

(ب) الزيادات الحادة في الواردات: التحليل، والاستنتاجات الأولية، والدورس المستفادة

6– الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية

7– الترتيبات للدورة السابعة والستين

8– أية مسائل أخرى

9– الموافقة على التقرير

المرفق جيم

قائمة أعضاء هيئة مشكلات السلع
الفترة 2006–2007

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
بوروندي
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستا ريكا
كوت ديفوار
كرواتيا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
الجماعة الأوروبية (منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غابون
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هندوراس
هنغاريا
آيسلند
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
ليتوانيا
مدغشقر
ملاوي
ماليزيا
مالي
موريشيوس
المكسيك
مولدوفا
المغرب
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج
عُمان
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال
جمهورية كوريا
رومانيا
رواندا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
صربيا
سيشيل
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
أسبانيا
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
تونغا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
اليمن
زمبابوي